تعقبات الإمام ابن الملقن في كتابه : خلاصة الإبريز ـ دراسة نقدية ـ

د. أسامة مصطفى التريكي ـ جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
أ. عمران صالح عمران طالب بمرحلة الماجستير ـ الأكاديمية الليبية ـ فرع الجبل الأخضر

الملخّـــــص :

يـدرس هذا البحث تعقبات الإمام ابن الملقن – رحمه الله – واستدراكاته الحديثية على من سبقه من الأئمة والعلماء، مع دراسة نموذج لكل نوع من أنواع هذه التعقبات لبيان منهجية ابن الملقن في تعقباته المختلفة، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، الأول تمهيدي للتعريف بالإمام ابن الملقن وكتابه خلاصة الإبريز والمبحث الثاني في دراسة تعقباته المتعلقة بالأسانيد والمبحث الثالث دراسة لتعقباته المتعلقة بتخريج الأحاديث ومتونها، وتبين من هذا البحث قوة الإمام ابن الملقن في علوم الحديث النبوي، وسعة اطلاعه على مؤلفات العلماء قبله، وحسه النقدي الذي مكنه ـ بفضل الله – من استدراك مسائل حديثية دقيقة على كبار الأئمة قبله.

تمهيد:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صل اللهم عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

أما بعد:

فقد بذل العلماء جهودهم في العناية بالسنة والبحث عن أحوالها قبولا وردا، وكان من هؤلاء العلماء الذين قيضهم الله لخدمة سنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ الإمام سراج الدين أبو حفص عمر ابن أبي الحسن الشافعي، المعروف بابن الملقن فكان رحمه الله إماما ناقدا في الحديث وعلومه واسع الاطلاع شديد التمسك بالسنن والآثار، ولعل الناظر في كتابه (خلاصة الإبريز للنبيه حافظ أدلة التنبيه)، يجد أن من السمات الظاهرة فيه كثرة استدراكاته وتعقباته الحديثية، ولما كان الأمر كذلك رأينا أن ندرس هذه التعقبات دراسة علمية نقدية لإبراز منهجيته فيها، ومعرفة مدى موافقة الإمام ابن الملقن لقواعد المحدثين ومنهجهم في بحث مختصر.

وقمنا بتقسيم هذا البحث إلي ثلاثة مباحث: المبحث الأول: عن الإمام ابن الملقن وكتابه خلاصة الإبريز للنبيه حافظ أدلة التنبيه والمبحث الثاني: للتعقبات المتعلقة بالإسناد والمبحث الثالث: للتعقبات المتعلقة بالمتن والتخريج.

المبحث الأول ـ الإمام ابن الملقن وكتابه ـ خلاصة الإبريز.

المطلب الأول ـ الإمام ابن الملقن :

أولا ــ اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبـــه : هو: عمر بن علي بن أحمد بن محمّد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي ثم المصري، يلقب بسراج الدين ابن أبي الحسن، يكنى بأبي حفص المعروف بابن الملقـــن[1] ، ويقال له ابن النحوي[2] .

ثانيا ــ مولده ونشأته : ولد الإمام ابن الملقن – رحمه الله - عام 723هـ ، فقد جاء عن الإمام السخاوي أنه قال : ولد في ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين في ثاني عشريه كما قرأته بخطه، وقيل في يوم السبت رابع عشريه والأول أصح بالقاهـــرة[3] ، وقال الحافظ ابن حجر[4] : ولد سنة ثلاث وعشرين في رابع عشري ربيع الأول منها. قال الحافظ ابن حجر: وكان الملقن واسمه عيسى زوج أمه فنسب إليه، ومات أبوه أبو الحسن وهو صغير، وكان عالماً بالنحو وأصله من الأندلس، رحل أبوه منها إلى التكرور وأقــرأ أهليها القرآن فحصل له مال، ثم قدم القاهرة فولد له هذا فمات وله سنة، وأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي ، وكان يلقن القرآن في الجامع الطولوني فتزوج بأمه فعرف به، وحفظ القرآن والعمدة وشغله في مذهب مالك، ثم أشار عليه بعض أصحاب والده أن يقرئه المنهاج فحفظه وأنشأ له وصيه ربعاً فكان يكتفي بأجرته ويوفر له بقية ماله وكان يقتني الكتب[5] .

ثالثا ـ شيوخـــه : لقد هيأ الله عز وجل لابن الملقن جملة من المشايخ الذين كانوا أعلاما في وقتهم، وجهابذة مقدمين في فنونهم، ولا شك أن صحبة ابن الملقن لهؤلاء النفر كان له أكبر الأثر في تكوين ابن الملقن، ونشأته نشأة علمية، وشيوخ ابن الملقن كثر، من أشهرهم:

1- محمد بن محمد بن محمد أبو الفتح اليعمري، ابن سيد الناس (734هـــ)[6] .

2- يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، الحافظ الكبير جمال الدين أبو الحجاج (742هـــ)[7] .

3- خليل بن كيكلدي العلائي، صلاح الدين أبو سعيد (761هـ)[8] .

4- مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، الحافظ (762هـ)[9] .

5- إسماعيل بن عمر بن كثير، الحافظ عماد الدين (774هـ)[10] .

رابعا ـ تلاميـــــذه: تتبع تلاميذ ابن الملقن وأبرزهم، يعطينا صورة واضحة عن تلك المكانة الكبيرة التي يحتلها ابن الملقن بين أهل عصره، ومدى إقبالهم عليه وانتفاعهم به، ومن المعلوم أن الإمام ابن الملقن قد تصدى للإفتاء والتدريس وقتا طويلا، فلا شك أن تلاميذه والآخذين عنه من الكثرة بمكان، وسنذكر أشهرهم:

1- أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة العراقي (ت : 826 هـ)[11] .

2- إبراهيم بم محمد بن خليل الطرابلسي، الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي (ت:841هـ)[12] .

3- أحمد بن علي الكناني العسقلاني، الحافظ، الشهير بابن حجر (ت : 852هـ)[13].

4- محمد بن محمد بن عبد السلام أبو عبد الله المغربي، الصنهاجي، ويعرف بالعز بن عبد السلام (ت : 865 هـ)[14] .

خامسًا ـ مصنفاته : كان الإمام ابن الملقن أعجوبة زمانه في كثرة التصنيف؛ حيث ألف في الحديث والفقه والأصول واللغة والتاريخ والتفســـير، وتوفرت عدة عوامل ساعدته على ذلك من أهمها: ضخامة مكتبته الخاصة، واشتمالها على أهم المراجع وأهمها، وامتداد حياته العلمية، فقد عاش ثمانين سنة ، ولم يتوقف عن التأليف ، إلا قبل وفاته بعام أو عامين ، وكذلك اشتغاله بالتأليف وهو شاب ، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني : واشتهر بكثرة التصانيف حتى كان يقال: إنها بلغت ثلاثمائة مجلد ما بين كبير وصغير[15] ، وسنكتفي في هذه العجالة بذكر أشهر مؤلفاته:

1- المقنع في علوم الحديث: اختصر فيه ابن الملقن مقدمة ابن الصلاح وزاد عليه.

2- التوضيح لشرح الجامع الصحيح

3- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: وهو شرح لعمد الأحكام لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، وهو من أحسن مصنفاته[16] .

4- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال[17] .

5- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير.

6- تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج.

7- العرف الشـــذي على جامع الترمذي: وهو شرح زوائد الترمذي على الصحيحين وأبي داود، كتب منه قطعة ولم يكمله[18] .

8- إرشاد النبيه إلي تصحيح التنبيه[19] .

سادسًا ــ منزلته عند العلماء : شاع صيت الإمام سراج الدين ابن الملقن في زمانه، فأشغل الناس في علمه وأفاد، ووصفه العلماء بجزيل العبارات والألفاظ، فممن عاصره ومدحه الحافظ صلاح الدين العلائي، حيث كتب بخطه على كتابه "جامع التحصيل في أحكام المراسيل": "قرأ علي هذا الكتاب الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن، سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء المدققين[20]، وقال عنه تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني: "كان مديد القامة، حسن الصورة، يحب المزاح والمداعبة مع ملازمة الاشتغال والكتابة [21] ،وقال- أيضا - : "إن العراقي والبلقيني وابن الملقن، كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن؛ الأول: في معرفة الحديث وفنونه، والثاني: في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث: في كثرة التصانيف، وقدر أن كل واحد من الثلاثة ولد قبل الآخر بسنة ومات قبله بسنة، فأولهم ابن الملقن ثم البلقيني ثم العراقي"[22] ، وقال عنه ابن فهد : "الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، وعلم الأئمة الأعلام، عمدة المحدثين، وقدوة المصنفين، وكان - رحمة الله تعالى عليه- له فوائد جمّة ويستحضر غرائب ، وهو من أعذب الناس لفظًا، وأحسنهم خلقا، وأجملهم صورة ، وأفكههم محاضرة ، كثير المروءة والإحسان والتواضع، والكلام الحسن لكل إنسان" [23] .وترجم له السيوطي فقال: "الإمام الفقيه الحافظ ذو التصانيف الكثيرة ... أحد شيوخ الشافعية: وأئمة الحديث ... وبرع في الفقه والحديث وصنف فيهما الكثير"[24] .وممن لازمه وتتلمذ على يديه الحافظ سبط ابن العجمي المعروف بالبرهان الحلبي ووصفه بأنه: "كان فريد وقته في التصنيف، وعبارته فيها جلية جيدة، وغرائبه كثيرة، وكذا خلقه مع التواضع والإحسان، لازمته مدة طويلة فلم أره منحرفا قط"[25] .وقال- أيضا- : "حفاظ مصر أربعة أشخاص وهم من مشايخي : البلقيني وهو أحفظهم لأحاديث الأحكام، والعراقي وهو أعلمهم بالصنعة، والهيثمي وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي، وابن الملقن وهو أكثرهم فوائد في الكتابة على الحديث"[26]، وأجزل في مدحه المقريزي فقال: "إنه كان من أعذب النّاس ألفاظا، وأحسنهم خلقا، وأعظمهم محاضرة ، صحبته سنين، وأخذت عنه كثيرا من مروياته ومصنفاته"[27].

سادسا ــ محنته، ووفاتـــه :الابتلاء سنة من سنن الله يختبر بها عباده المؤمنين، وما يزال المؤمن في بلاء حتى يلقى الله وما عليه خطيئة، وقد أصاب ابن الملقن شيء من هذا الابتلاء، وقد جرت لابن الملقن محنته في سنة (780هـ)، فقد حكى السخاوي

أن برقوقاً [28] صمم على ولاية ابن الملقن منصب قاضي القضاة الشافعية، فعلم بعض الناس بذلك فـــزور ورقة على لسان ابن الملقن بدفع أربعة آلاف دينار إلى أحد الأمراء حتى يتم الأمر، ووصلت إلى برقوق، فجمع العلماء وسأل الشيخ ابن الملقن: هذا خطك؟ فأنكر وصدق في إنكاره، فغضب برقوق وزاد حنقه، وأهانه وسجنه، ثم خلصه الله - تعالى - بعد مدة يسيرة بشفاعة البلقيني وطائفة من العلماء" ومن المحن - أيضا - التي حصلت معه احتراق مكتبته مع أكثر مسوداته في آخـــر عمره، ففقد أكثرها وتغيّر حاله بعدها؛ فحجبه ابنه علي إلى أن مات [29] .

وبعد هذه الحياة العلمية الحافلة والاجتهاد في طلب العلم ثم نشره وتبليغه، توفـــي ابن الملقن ليلة الجمعة، السادس عشر من ربيع الأول، ســنة أربع وثمانمائة، ودفـن مع أبيه بحوش سعيد السعداء[30] .

المطلب الثاني ـ كتاب (خلاصة الإبريز للنبيه حافظ أدلة التنبيه):

أولا ـ عــنوان الكتاب: قال الإمام ابن الملقن – رحمه الله - في مقدمته: ..وسميته "خلاصة الإبريز للنبيه حافظ أدلة التنبيه" [31] ،وكذا كتب - رحمه الله - العنوان بخطه على لوحة عنـــوان النسخة [32] ، وهذا الاسم ينطبق على موضوع الكتاب كما قاله المحقق للكتاب: "فالخلاصة: زبدة الشيء ونقاوته . والإبريز: الذهب الخالص. وهذا يشير إلى كون الكتاب مختصرا في غاية النفاسة، فهو بالنسبة لكتب أحاديث الأحكام خلاصتها ونقاوتها؛ فأفصح باسمه عن مكانته وعلو قدره، حتى كأنه: زبدة الذهب الخالص ونقاوته. والنبيه: الشريف، وذو الذكر الحسن؛ وهذا يشير إلى كون حافظ هذا الكتاب يشرف به، ويحسّـــن ذكره بين أقرانه ؛ فمن عرف أدلة الأحكام وميز صحيحها من سقيمها نبل قدره وقويت حجته. وحافظ أدلة التنبيه: يعني من يريد حفظ أدلة الشنة لكتاب «التنبيه »، وهذا يشير إلى كون هذا الكتاب في جمع أدلة الأحكام المذكورة في كتاب «التنبيه» للإمام أبي إسحاق الشيرازي ، وقد كـان المؤلف يختصر اسم الكتاب في الإجازات فيسميه الخلاصة» ، ويشـــير لكونها في أدلة «التنبيه»، وسماه في آخـــر «هادي النبيه»، فقال: «الخلاصة» في الحديث على أبوابه"[33] .

ثالثا: أهمية كتاب خلاصـــــة الإبريز: يعتبر كتاب «خلاصة الإبريز للنبيه حافظ أدلة التنبيه» من الكتب المهمة المتعلقة بأحاديث الأحكام، فهو كتاب مختصر، صغير الحجم، غزير العلم، واضح المباني، كاشف المعاني، مهذب الترتيب، منقح المحصول، محرر المنقول، تبرز أهميته من خلال تميزه بعدة ميزات[34] :

1- أنه قد حوى على (1652) حديثا من أصول أدلة الأحكام الشرعية من كلام خير البرية - صلى الله عليه وسلم - انتقاها ابن الملقن – رحمه الله - انتقاء فقيه بارع، وتكلم عليها كلام محدث واع .

2- أن مؤلفه الإمام ابن الملقن – رحمه الله - إمام حافظ كبير، ومصنف علم شهير، ومكتبته كانت عظيمة جدا، وهو نفسه يقول في مقدمة الكتاب: «عندي - بفضل الله ومنته – خبايا وفوائد لا تُلفى مسطورة، ونفائس وفرائد لا توجد في الكتب المشهورة»[35] .

3- أنه زبدة كتب الإمام ابن الملقن - رحمه الله - في أدلة الأحكام وخلاصتها، وابن الملقن له عناية كبيرة بأدلة الأحكام ؛ فهو من فرسان هذا الميدان ، وقد ألّف في تخريج أمهات كتب الفقه الشافعي كتبا عديمة النظير؛ ويكفيه كتابه الجامع الكبير " البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، وله مع ذلك : «تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار» و" المحرر المذهب في تخريج أحاديث المهذب» وله - أيضا - في أحاديث الأحكام « تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» وقد ألف هذه الكتب جميعها قبل كتابنا هذا لأنه أحال فيه عليها جميعا ؛ فلخص فيه جل فوائد هذه الكتب وغيرها من كتبه البديعة.

4- أنه كتاب غاية في التحرير، شرط مؤلفه ألا يذكر فيه إلا الصحيح والحسن من الأحاديث دون المجروح والضعيف، وإن ذكر شيئا من الضعيف للحاجة إليه نبه على ضعفه، فلا يكاد يمر بحديث صحيح إلا وذكر من صححه، ولا بحديث ضعيف إلا وذكر من ضعفه.

5- أنه قد حوى شيئا كثيرا جدا من النقولات عن أئمة الحديث وغيرهم - رحمهم الله -، بعض هذه النقولات يعتبر من النواد .

6- أنه قد ظهرت فيه شخصية مؤلفه العلمية؛ فلم يكن مجرد ناقل لجهود العلماء السابقين بل كان ناقدا واعيا، له من التعقبات السديدة والتنبيهات الفريدة ما يستحق التقدير والثناء. قال محقق الكتاب: هذا ما ظهر لي من ميزات هذا الكتاب أثناء عملي فيه، وليس الخبر كالمعاينة [36] ، وقد قال مؤلفه – رحمه الله – فيه: «وهو من المهمات»[37] والله عز وجل أعلم.

المبحث الثاني ـ تعقبات الإمام ابن الملقن المتعلقة بالإسناد:

المطلب الأول ـ التعقبات المتعلقة بالجرح والتعديل:

بلغت تعقبات ابن الملقن في الجرح والتعديل على من سبقه من العلماء 28 تعقبا. ومن أمثلتها تعقبه على ابن حزم في الأثر الذي رواه زيد أبي عياش أَنَّهُ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: أَيَّتُهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْبَيْضَاءُ. فَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ. وَقَالَ سَعْدٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - **" يُسْأَلُ عَنِ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطَبِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - : «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟" فَقَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.** [38] .رواه مالك[39] ، والأربعة[40] ، وابن خزيمة [41]، وابن حبان[42]، والحاكم[43] ، قال الترمذي: حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح الإسناد. قال ابن الملقن: وخالف ابن حزم فأعله بما وهـــم فيه[44] .

فتعقب الإمام ابن الملقن – رحمه الله - في هذا الحديث ما جاء عن الإمام ابن حزم الظاهري، حيث إنه ضعف الحديث[45] لأجل جهالة أحد رواته وهو: زيد أبي عياش، فوهمه ابن الملقن في ذلك، وبين في كتابه البدر المنير بأن زيدا ليس بمجهول وأنه ثقة[46]، وهو كما قال.

فزيد أبو عياش معروف ، قد وثقه كثير من العلماء، فذكره ابن حبان في كتابه الثقات[47] ، وابن خلفـــون في كتابه الثقات[48] .ووثقه الدارقطني كما ذكر الحافظ ابن حجر[49] ، وجاء عن الإمام الخطابي أنه قال: وأبو عياش مولى لبني زهرة معروف، وقد ذكره في الموطأ وهو لا يروي عن رجل متروك الحديث بوجه وهذا من شأن مالك وعادته [50] وأشار المنذري كذلك لما قاله ابن حزم فقال : وقد حكي عن بعضهم أنه قال: زيد أبو عياش مجهول!، وكيف يكون مجهولا وقد روى عنه اثنان ثقتان: عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، وعمران بن أبي أنس: وهما ممن احتج به مسلم في صحيحه، وقد عرفه أئمة هذا الشأن، فالإمام مالك قد أخرج حديثه في موطأه ، مع شدة تحريه في الرجال، ونقده، وتتبعه لأحوالهم، والترمذي قد صحح حديثه، وكذلك الحاكم في كتاب المستدرك، وقد ذكره مسلم بن الحجاج في كتاب الكنى، وكذلك ذكره النسائي في كتاب الكنى، وكذلك ذكره الحافظ أبو أحمد الكرابيسي في كتاب الكنى، وذكروا أنه سمع من سعد بن أبي وقاص، وما علمت أحدا ضعفه[51] .

المطلب الثاني ـ التعقبات المتعلقة بالحكم على الأحاديث :

وهي 18 تعقبا، ومن ذلك تعقبه على أبي عبد الله الحاكم في تصحيحه لحديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: **" يَا فَاطِمَةُ قُوْمِي إِلَى أُضْحِيَّتِكَ فَاشْهَدِيهَا فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكِ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْـــــرَةٍ تَقْطُرُ مِنْ دَمِهَا كُلُّ ذَنْبٍ عَمِلْتِيهِ وَقُولِي: إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ " قَالَ عِمْرَانُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لَكَ وَلِأَهْلِ بَيْتِكَ خَاصَّةً فَأَهَلَّ ذَاكَ أَنْتُمْ أَمْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً؟ قَالَ: «لَا بَلْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً»** ،رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد، ثم ذكر له شاهدا،قال ابن الملقن: وفيهما مناقشة قوية(52).

فتعقب الإمام ابن الملقن في هذا الحديث تصحيح الحاكم له في مستدركه، وقوله أن له شاهدا آخر(53) ، فأشار ابن الملقن بأن هذا الحديث وشاهـده فيهما مناقشة قوية، وهذا المناقشة قد فصلها في كتابه البدر المنير فقال : فيه نظر – أي تصحيح الحاكم - لأن في إسناده أبا حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية مولى المهلب ابن أبي صفرة (54)، وهو ضعيف جدا، قال أحمد وابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: فحش خطؤه، وكثر وهمه فاستحق الترك(55) .

ثم قال الحاكم : ولهذا الحديث شاهد من حديث عطية عن أبي سعيد الخدري ، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة : " يا فاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهديها فإن لك بأول قطرة تقطـــر من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك. قالت: يا رسول الله، هذا لنا أهل البيت خاصة أو لنا وللمسلمين عامة؟ قال: بل لنا وللمسلمين عامة – مرتين"(56) .

فقال ابن الملقن: هذا الشاهد يحتاج إلى دعائم؛ فعطية واه، وفيه معه داود بن عبد الحميد الكوفي، قال أبو حاتم: حديثه يدل على ضعفه(57) وقال العقيلي: روى عن عمرو بن قيس الملائي أحاديث لا يتابع عليها منها هذا الحديث(58) .وهو كما قال؛ وقال الإمام البيهقي: قال الإمام أحمد - رحمه الله -: " هذا الحديث في إسناده مقال، غير أني رأيت بعض علمائنا يذكر أمثالها في فضائل الأعمال، والله يعصمنا من الزلل والوبال "(59) .

وقال الحافظ ابن حجر: "وفي حديث عمران، أبو حمزة الثمالي؛ وهو ضعيف جدا" ثم قال: وفي حديث أبي سعيد، عطية، وقد قال ابن أبي حاتم في "العلل"60 عن أبيه إنه حديث منكر(61) وقال الذهبي - في تلخيصه للمستدرك - : "أبو حمزة الثمالي ضعيف جدا، ثم قال بعد ذكره للشاهد: وعطية – أحد رواة حديث أبي سعيد – واه"(62) ، وقال

الهيثمي في مجمعه: وفيه أبو حمزة الثمالي، وهو ضعيف[63] ، وضعف الحديث كذلك الألباني في السلسلة الضعيفة[64] .

المطلب الثالث ـ التعقبات المتعلقة بالاتصال والانقطـــاع :

وهي ست تعقبات، منها تعقب الإمام ابن الملقن على ابن حزم في ادعائه انقطاع إسناد، ففي فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **" لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ فِي الثَّدْيِ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ"** ، قال ابن الملقن: رواه الترمذي[65]، وقال: حسن صحيح، وعزاه ابن حزم إلى النسائي[66] - أيضا - ثم قال: خبر منقطع فاطمة هذه لم تسمع من أم سلمة، قلت: إدراكها ممكن، لا جرم أخرجه ابن حبان[67] في صحيحه إلى قوله: الأمعاء، ومن شرطه الاتصال[68] .

يتعقب الإمام ابن الملقن – رحمه – حكم ابن حزم على الحديث بالانقطاع حيث قال: "هذا خبر منقطع؛ لأن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة أم المؤمنين؛ لأنها كانت أسن – أكبر - من زوجها هشام باثني عشر عاما، وكان مولد هشام سنة [60 هـ] ستين، فمولد فاطمة على هذا سنة [48 هـ] ثمان وأربعين، وماتت أم سلمة سنة [59 هـ] تسع وخمسين، وفاطمة صغيرة لم تلقها، فكيف أن تحفظ عنها"[69] ، فاعترضه ابن الملقن بأن إدراك فاطمة لأم سلمة ممكن، ثم أخبر بأن هذا الحديث قد أخرجه ابن حبان في صحيحه، ومن شرط ابن حبان في صحيحه الاتصال.

وأوضح ابن الملقن ذلك في كتابه البدر المنير بقوله: "وقول ابن حزم عجيب؛ لأن عمر فاطمة حين ماتت أم سلمة على ما ذكر إحدى عشرة سنة فكيف لم تلقها وهما في المدينة. وقد روي عن هشام - أيضا - أن فاطمة أكبر منه بثلاث عشرة سنة، فيكون على هذا عمرها إذ ذاك اثني عشرة سنة، وعلى قول من يقول إن أم سلمة توفيت سنة اثنين و ستين، خمس عشرة سنة"[70] ، وقال المزي وابن كثير والعيني: "روت عن: جدتها أسماء بنت أبي بكر الصديق، وعمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، وأم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - "[71] ، وقال الذهبي: " فاطمة بنت المنذر بن الزبير، عن جدتها أسماء وأم سلمة وعنها زوجها هشام وابن سوقة وابن إسحاق"[72] ، وقال أبو زرعة ابن العراقي: "قال ابن حزم: فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة، واستدل على ذلك بشيء فيه نظر"[73] .

المطلب الرابع ـ التعقبات المتعلقة بالاختلاف في تعيين راوي الحديث:

وهو تعقب واحد جاء في حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « **نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِئِ بِالْكَالِئِ**» ،فقال ابن الملقن: " رواه الحاكم وقال: "صحيح على شرط مسلم ظناً منه أن موسى الذي في سنده هو ابن عقبة وإنما هو موسى بن عبيدة الربذي ضعفوه وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث"(74) "(75) .

يتعقّب الإمام ابن الملقن في هذا الحديث الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، حيث أن الحاكم أخرج هذا الحديث في مستدركه، وقال صحيح على شرط مسلم (76) ، ونسب موسى في الإسناد أنه موسى بن عقبة، فاعترض ابن الملقن بأن الراوي هو موسى بن عبيدة الربذي وليس هو موسى بن عقبة الذي روى له مسلم. وسبق الإمامُ البيهقي في ذلك باعتراضه على شيخه الحاكم وشيخ شيخه الدارقطني فقال بعد أن روى هذا الحديث وذكر فيه موسى غير منسوب: "وموسى هذا هو ابن عبيدة الربذي , وشيخنا أبو عبد الله – الحاكم - قال في روايته عن موسى بن عقبة، وهو خطأ، والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره روى هذا الحديث في كتاب السنن(77) عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا, فقال: عن موسى بن عقبة , وشيخنا أبو الحسين رواه لنا عن أبي الحسن المصري في الجزء الثالث من سنن المصري, فقال: عن موسى: غير منسوب(78) ، ثم قال البيهقي بعد ذكره لطرق تثبت أنه موسى بن عبيدة: "والحديث مشهور بموسى بن عبيدة, عن نافع, عن ابن عمر، ومرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وبالله التوفيـــق"(79) ، وقال البيهقي في المعرفة: "قال أحمد: وقد غلط بعض الحفاظ في هذا الحديث، فتوهم أنه عن موسى بن عقبة، وليس لموسى بن عقبة فيه رواية، إنما هو عن موسى بن عبيدة، وقد بينته في كتاب السنن"(80) وقال الحافظ ابن حجر: "وصححه الحاكم على شرط مسلم فوهم، فإن راويه موسى بن عبيدة الربذي، لا موسى بن عقبة"(81) ، وقال – أيضا- : "وقد جـــزم الدارقطني في العلل بأن موسى بن عبيدة تفرد به(82) ، فهذا يدل على أن الوهم في قوله موسى بن عقبة من غيره"(83) .

المطلب الخامس ـ التعقبات المتعلقة بتصريح المدلس بالسماع:

وهي ثلاثة تعقبات، أحدها ما جاء في حديث جَابِرٍ، قَالَ: " **قَضَى رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِالشُّـفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقْسَمْ، رَبْعَةٍ أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ**".

قال ابن الملقن: " رواه مسلم (84) ، وأعله ابن حزم بعنعنة أبي الزبير، وقد جاء في رواية لمسلم التصريح بسماع أبي الزبير منه، ولفظه الشفعة في كل شرك في الأرض أو ربع

أو حائط، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع، فإن أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه، قلت: في رواية للبيهقي[85] : في الأولى: فإن باع فهو أحق بالثمن"[86] .

فهنا يتعقب ابن الملقن ابن حزم الظاهري، حيث إن ابن حزم قد أعل الحديث بعنعنة أبي الزبير، فقال في كتابه المحلى: "لم يذكر فيه أبو الزبير سماعا من جابر، وهو قد اعترف على نفسه بأن ما لم يذكر فيه سماعا فإنه حدثه به من لم يسمه عن جابر"[87] ، فتعقبه ابن الملقن بأنه قد جاء في رواية أخرى للإمام مسلم التصريح بالسماع من جابر، وهو كذلك. وقد جاء أيضا التصريح بالسماع من جابر عند أبي عوانة من طريق: سفيان بن عيينة، قال أبو الزبير: أنبا قال: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولفظه: « أيكم كانت له أرض، أو نخل، فلا يبيعها حتى يعرضه على شريكه»[88] .وعند الطحاوي من طريق: يونس قال: أخبرنا ابن وهب , قال: أخبرني ابن جريج أن أبا الزبير أخبره , أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الشفعة في كل شرك بأرض أو ربع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع»[89] .

المبحث الثالث ــ التعقبات المتعلقة بالمتن والتخريج:

المطلب الأول ـ التعقبات المتعلقة بالتفرد في المتن:

وهي تسعة تعقبات، من أمثلتها تعقبه على الإمام الترمذي وغيره بعد حديث ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- : «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ المُسْلِمِين"** . فقال ابن الملقن: "متفق عليه[90] ، ولم يتفرد مالك في روايته لهذا الحديث بقوله: " من المسلمين"، كما قاله الترمذي وغيره، بل وافقه عليها عشرة أنفس"[91] .

يتعقب الإمام ابن الملقن في هذا الحديث قول الإمام الترمذي إن زيادة: " من المسلمين " تفرد بها الإمام مالك عن نافع دون غيره [92] ، فاعترضه ابن الملقن بأن هذه الزيادة قد جاءت عند غيره عن نافع وذكر أن عددهم نحو العشرة، وسنكتفي هنا بما رواه الدارقطني من طرق عن ستة من تلاميذ آخرين لنافع مولى ابن عمر بهذه الزيادة - بلفظها أو بمعناها- وهم عبيد الله بن عمر والضحاك بن عثمان وعمر بن نافع والمعلى بن إسماعيل وكثير بن فرقد وعبد الله بن عمر العمري كلهم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنها[93].

المطلب الثاني ـ التعقبات المتعلقة بالإدراج في المتن:

حديث فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ، قَالَ: " **فَأَمَـــرَهَا، فَتَحَوَّلَتْ**". قال ابن الملقن: "رواه مسلم(94) ، قال ابن حزم قوله: فأمرها فتحولت. ليس هو من كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل من كلام عروة. قلت في صحيح مسلم ألفاظ صريحة في الرفع، منها(95) : أنه عليه الصلاة والسلام أمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال: اعتدي عند ابن أم مكتوم، وغير ذلك"(96) .

فهذا تعقب من ابن الملقن على ما ادعاه ابن حزم الظاهري من أن قوله: فأمرها فتحولت. ليس هو من كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل من كلام عروة(97) ، وقال ابن الملقن إنفي صحيح مسلم نفسه روايات صريحة تدل على أنه من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو كما قال، من ذلك ما رواه مسلم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس، أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة، وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكرت ذلك له، فقال: « ليس لك عليه نفقة»، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: " تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فآذنيني "...الحديث (98) ، وفي رواية أخرى لمسلم من طريق الشعبي، ولفظه قال: دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليها، فقالت: طلقها زوجها البتة، فقالت: فخاصمته إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في السكنى والنفقة، قالت: « فلم يجعل لي سكنى، ولا نفقة، وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم»(99) .

المطلب الثالث ـ التعقبات المتعلقة بالاختلاف في ألفاظ الحديث.

وهما تعقبان، أحدهما ما ذكره ابن الملقن بعد حديث ابْنِ عَبَّاسٍ: " **أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا : الظُّهْرَ وَالعَصْرَ وَالمَغْرِبَ وَالعِشَاءَ** "(100)، قال ابن الملقن: قال مالك: "أرى ذلك كان في مطر"، وهذا يرده رواية مسلم: " ولا مطر"، لكن البيهقي أعلها بتفرد راويها"(101) . فهذا تعقب من ابن الملقن على الإمام مالك أن علة الجمع بين الصلاتين في هذا الحديث أنه المطر(102) ، فمالك قد روى الحديث في موطئه بلفظ: « في غير خوف ، ولا سفر »، فرد ابن الملقن هذا التعليل من الإمام مالك بأن مسلما قد روى في صحيحه الحديث بلفظ « في غير خوف ، ولا مطر »(103) ، ثم أشار ابن الملقن إلى أن البيهقي أعل رواية مسلم هذه بتفرد راويها(104) ، ولكن للفظة "

المطر" طـــرق أخرى عن ابن عباس؛ منها ما جاء في مصنف ابن أبي شيبة من طريق: صالح، مولى التوأمة ، عن ابن عباس، قال: «جمع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء في المدينة في غير خوف ولا مطر»، قال: فقيل لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: أراد التوسعة على أمته(105) ، وكذلك ما رواه أحمد من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس قال: "جمع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: وما أراد لغير ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته "(106) ، قال الألباني: "وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين(107) .

المطلب الرابع ـ التعقبات المتعلقة بالناسخ والمنسوخ:

وهو تعقب واحد من ابن الملقن على الحميدي بعد ذكر حديث أبي داود عن عَلِيٍّ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ ، قَالَ : لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ « **رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيْهِ**»(108) ، قال الإمام ابن الملقن: "وزعم عبد الله بن الزبير الحميدي أن هذا الحديث منسوخ، وهو عجب"(109) ، وهذا التعقب من الإمام ابن الملقن على الإمام الحميدي فيه نظـــر؛ لأن الحميدي روى الحديث في مسنده بلفظ عن عبد خير قال : رأيت علي بن أبي طالب يمسح ظهور قدميه، ويقول: " لولا أني رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مسح على ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق» ثم قال الحميدي: إن كان على الخفين فهو سنة، وإن كان على غير الخفين فهو منسوخ(110) ، فقوله: إن كان على الخفين فهو سنة، للأحاديث الواردة في المسح الخفين منها حديث علي ابن أبي طالب السابق. وقوله: وإن كان على غير الخفين فهو منسوخ، لما أخرجه الحازمي في الاعتبار "عن أوس بن أبي أوس، أنه رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أتى كظامة قوم بالطائف، فتوضأ ومسح على قدميه، قال هشيم: كان هذا في أول الإسلام"(111) ، وادعـــى النسخ الطحاوي ، وابن حزم – أيضا- (112) .

فبان أن عبارة الحميدي ليست مطلقة بل فيها تفصيل ، وأن مراده بالنسخ المسح على الرجلين وليس المسح على الخفين ، فلعل ابن الملقن لم يقف على كلام الحميدي وإنما نقله من التمهيد (113) ، فابن عبد البر كذلك اختصر عبارة الحميدي بهذا الاختصار المشكل.

المطلب الخامس ـ التعقبات المتعلقة بفقه الحديث :

وفيه ثلاثة تعقبات ، من ذلك ما ذكره بعد حديث الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ، وَالنَّعْلَيْنِ**». (114) قال ابن الملقن:

"ونقل البيهقي تضعيفه عن مسلم، وأن أبا قيس وهزيل بن شرحبيل لا يحتملان هذا، وأن ظاهر القرآن لا يترك بمثلهما"[115]، قلت: قد وثقا وأخرج لهما البخاري في صحيحه، والقرآن لم يتعرض للسواتر، بل ولا للستر، كما ذكره الشافعي[116] في القراءتين في الآية"[117].

فكان من ضمن تعقب الإمام ابن الملقن على تضعيف الإمام مسلم لحديث المسح على الجوربين وقولــه: (أن ظاهر القرآن لا يترك بمثلهما) أن القرآن لم يتعرض لسواتر الرجل سواء كانت الخفاف أو الجوارب، وهذا ما بينه الإمام ابن القيم في رده على قول الإمام مسلم، فقال: "وقول مسلم - رحمه الله - لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل جوابه من وجهين أحدهما: أن ظاهر القرآن لا ينفي المسح على الجوربين إلا كما ينفي المسح على الخفين وما كان الجواب عن مورد الإجماع فهو الجواب في مسألة النزاع، الثاني: أن الذين سمعوا القرآن من النبي - صلى الله عليه وسلم - وعرفوا تأويله مسحوا على الجوربين وهــم أعلم الأمة بظاهر القــرآن ومراد الله منه، والله أعلم"[118].

المطلب السادس ـ التعقبات المتعلقة بالتخريــج:

وهي أحد عشر تعقبا ، ومعظمها تعقبات على الإمام الحاكم في مستدركه على الصحيحين ، ومن ذلك ما ذكره بعد حديث أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – " **سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ؟ قَالَ: ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ - أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ"**، قال ابن الملقن : رواه مسلم، وأغرب الحاكم فأخرجه في مستدركه ثم قال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه ، إنما أخرج مسلم حديث صوم يوم عرفة " [119]، فتعقب ابن الملقن على ما قاله الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في مستدركه [120] صحيح، فقد أخرج مسلم حديث أبي قتادة هذا في صحيحه من طريقين في (كتاب الصيام)، (باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والإثنين والخميس)[121] .

نتـــــائج البحث:

من خلال هذا البحث توصلنا إلـــى نتائج علمية من أهمها:

1- أن تعقبات الإمام ابن الملقن في كتابه : (خلاصة الإبريز) تثبت أنه من العلماء المحققين غير المقلدين لمن سبقهم.

2ـ أن الإمام ابن الملقن متبحر في كافة دقائق علوم الحديث، سواء ما تعلق منها بالمتن أو الإسناد، وإن كان غلب على تعقباته المسائل الإسنادية.

3ـ أن تعقبات الإمام ابن الملقن اتسمت بالأدب والبعد عن النقد اللاذع والتجريح لغيره من العلماء، مع براعة في سبك عباراته وتركيز تعقباته.

4ـ أن الصواب كان حليفا للإمام ابن الملقن في كل تعقباته إلا ما ندر.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامـــــــــش :

[1]- إنباء الغمر بأبناء العمر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر عام النشر: 1389هـ، 1969م. (2 / 216).

[2]- عرف بابن النحوي لأن أباه كان عالما به، أخذه عنه جمال الدين الأسنائي، وغيره، فلهذا كان يكتب بخطه عمر ابن أبي الحسن النحوي، واشتهر بذلك في بلاد اليمن، حيث كان يغضب من تلقيبه بابن الملقن. ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت. (6 / 100).

[3]- الضوء اللامع للسخاوي (6 / 100).

[4]- إنباء الغمر لابن حجر (2 / 216).

[5]- إنباء الغمر لابن حجر (2 / 216).

[6]- إنباء الغمر لابن حجر (2 / 217).

[7]- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، 1410هـ/1990م. (2 / 247).

[8]- إنباء الغمر لابن حجر (2 / 218).

[9]- إنباء الغمر لابن حجر (2 / 216).

[10]- إنباء الغمر لابن حجر (2 / 218).

[11]- إنباء الغمر لابن حجر (3 / 311).

[12]- الضوء اللامع للسخاوي (1 / 137).

[13]- نظم العقيان في أعيان الأعيان، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فيليب حتي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت. (1 / 45).

[14]- الضوء اللامع للسخاوي (9 / 107).

[15]- إنباء الغمر لابن حجر (2 / 218).

[16]- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله، المشهور باسم حاجي خليفة ،الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) ،تاريخ النشر: 1941م. (2 / 1164).

[17]- كشف الظنون لحاجي خليفة (2 / 1510).

[18]- الحطة في ذكر الصحاح الستة، لمحمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي، الناشر: دار الكتب التعليمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ/ 1985م. (1 / 210).

[19]- الضوء اللامع للسخاوي (9 / 102).

[20]- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، 1407 – 1986.(1 / 6).

[21]- إنباء الغمر لابن حجر (2 / 218).

[22]- الضوء اللامع للسخاوي (6 / 105).

[23]- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لمحمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ ، الناشر: دار الكتب العلمية ،الطبعة: الأولى 1419هـ - 1998م.(1 /131،129).

[24]- طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1403ه. (1 / 542).

[25]- الضوء اللامع للسخاوي (6 / 104).

[26]- لحظ الألحاظ لابن فهد (1 / 131).

[27]- الضوء اللامع للسخاوي (6 / 105).

[28] برقوق بن أنص، السلطان الملك الظاهر أبو سعيد برقوق العثماني اليلبغاوي الجاركسي، سلطان الديار المصرية، توفي سنة (801هـ)، ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. (3 / 285).

[29] لحظ الألحاظ لابن فهد (1 / 132).

[30] الضوء اللامع للسخاوي (6 / 105).

[31] خلاصة الإبريز للنبيه حافظ أدلة التنبيه، لعمر بن أبي الحسن ابن الملقن، تحقيق: حسين عكاشة، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الطبعة: الأولى، 1438ه – 2017م. مقدمة المحقق (1 / 176).

[32] خلاصة الإبريز لابن الملقن، مقدمة المحقق (1 / 169).

[33] خلاصة الإبريز لابن الملقن، مقدمة المحقق (1 / 100).

[34] من مقدمة المحقق حسين عكاشة في تحقيقه لكتاب الخلاصة (1 / 101).

[35] خلاصة الإبريز لابن الملقن، مقدمة المحقق (1 / 176).

[36] خلاصة الإبريز لابن الملقن، مقدمة المحقق (1 / 100).

[37] الضوء اللامع للسخاوي (7 / 102) نقلا عن خط ابن الملقن.

[38] خلاصة الإبريز (2 / 159).

[39] الموطأ، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية ـ أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م. (4 / 901 / رقم : 2312).

[40] سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1431ه. (3 / 251 / رقم : 3359)، جامع الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة عوض، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر لطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م. (3 / 520 / رقم : 1225)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، لأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، لناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ،الطبعة: الثانية، 1406 – 1986م. (7 / 286 / رقم : 4545)، سنن ابن ماجه، لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي. (2 / 761 / رقم : 2264).

[41] قال المؤلف في البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن، عمر بن علي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط: 1، 2004/1425. (6 / 478): وقد عزاه غير واحد إلي صحيح ابن خزيمة وهو وهم.

[42] صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان، تحقيق: محمد علي سونمر، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2012/1433م. (11 / 372 / رقم : 4997).

[43] المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411ه – 1990م. (2 / 50 / رقم : 2283).

[44] خلاصة الإبريز (2 / 160).

[45] المحلى بالآثار، لأبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ. (7 / 399).

[46] البدر المنير لابن الملقن (6 / 482).

[47] الثقات، لمحمد بن حبان، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، الناشر: وزارة المعارف الهندية، الطبعة الأولى، 1973/1339م. (4 / 251 / رقم : 2763).

[48] نقله الحافظ مغلطاي في كتابه إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج، المحقق : أبو عبد الرحمن عادل بن محمد ـ أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، لطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م. (5 / 167 / رقم : 1786).

[49]تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ. (3 / 423 / رقم : 774).

[50] - نقله عنه العظيم آبادي في كتابه عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، العظيم آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1415 هـ. (9 / 152).

[51] - نقله عن المنذري الزيلعي في كتابه نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لمحمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م. (4 / 41).

[52]خلاصة الإبريز لابن الملقن (2 / 121 / رقم : 1079).

[53]المستدرك للحاكم (4 / 247 / رقم : 7524).

[54]تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ) ، المحقق: د. بشار عواد معروف ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980 . (4 / 357 / رقم : 819).

[55]البدر المنير لابن الملقن (9 / 314).

[56]المستدرك للحاكم (4 / 247 / رقم : 7525).

[57]ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م. (2 / 11 / رقم : 2624).

[58]الضعفاء الكبير، للعقيلي، محمد بم عمرو، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1984/1404م. (2 / 37 / رقم : 463).

[59]شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م. (9 / 452 / رقم : 6957).

[60]العلل لابن أبي حاتم، لعبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م. (4 / 496 / رقم : 1597).

[61]التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995/1416م. (4 / 353 / رقم : 1971).

[62]المستدرك على الصحيحين، لأبو عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، تحقيق: أمير الحسن النعماني، الناشر: دار المعرفة، بيروت -لبنان، الطبعة: الهندية. بحاشية المستدرك للحاكم (3 / 222).

[63]للهيثمي مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، علي بن أبي بكر، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1414ه/1994م. (4 / 17 / رقم : 5935).

[64]سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد ناصر الدين، الألباني، الناشر: دار المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1992/1411م. (14 / 748 / رقم : 6828).

[65]جامع الترمذي (3 / 450 / رقم : 1152).

[66]السنن الكبرى للنسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م. (5 / 201 / رقم : 5441).

[67]صحيح ابن حبان (10 / 37 / رقم : 4224).

[68]خلاصة الإبريز لابن الملقن (2 / 298 / رقم : 1600).

[69]المحلى لابن حزم (10 / 207).

[70]البدر المنير لابن الملقن (8 / 274).

[71]-تهذيب الكمال للمزي (35 / 265 / رقم : 7906) التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م. (4 / 295 / رقم : 2766) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لمحمود بن أحمد بدر الدين العينى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.(3 / 493 / رقم : 4292).

[72]-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م. (2 / 515 / رقم : 7055).

[73]-تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة ،ابن العراقي،تحقيق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. (1 / 378).

[74]الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1990 م. (5 / 453 / 1334).

[75]- خلاصة الإبريز لابن الملقن (2 / 170 / رقم : 1229).

[76]- المستدرك للحاكم (2 / 65 / رقم : 2342).

[77] - سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 2004/1424م (4 / 40 / رقم : 3060).

[78]-السنن الكبرى للبيهقي، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة 2004/1424م. (5 / 474 / رق : 10536).

[79]-السنن الكبرى للبيهقي (5 / 475 / رقم : 10540).

[80]-معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1991م. (8 / 52 / رقم : 11098).

[81]-التلخيص الحبير / لابن حجر (3 / 70 / رقم : 1205).

[82]- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م. (13 / 193 / رقم : 3085).

[83]-التلخيص الحبير لابن حجر (3 / 70 / رقم : 1206).

[84]-صحيح مسلم واسمه: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. (3 / 1229 / رقم : 1608).

[85]-السنن الكبرى للبيهقي (6 / 172 / رقم : 11572).

[86]-خلاصة الإبريز لابن الملقن (2 / 198 / 1301).

[87]-المحلى لابن حزم (8 / 12).

[88]-مستخرج أبي عوانة، ليعقوب بن إسحاق، أبو عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م. (3 / 412 / رقم : 5524).

[89]-شرح معاني الآثار، لأحمد بن محمد، المعروف بالطحاوي، تحقيق (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) ، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، 1994 م (4 / 120 رقم : 5983).

[90]-صحيح البخاري واسمه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناص، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ،الطبعة: الأولى، 2001م. (2 / 130 / رقم : 1504)، صحيح مسلم (2 / 677 / رقم : 984).

[91]-خلاصة الإبريز لابن الملقن (2 / 24 / رقم : 806).

[92]-جامع الترمذي (3 / 52 / رقم : 676).
[93]-السنن للدارقطني (3 /63 – 66 / رقم : 2071- 2076)
[94]-صحيح مسلم (2 / 1121 / رقم : 1482).
[95]-صحيح مسلم (2 / 1114 / رقم : 1480).
[96]-خلاصة الإبريز لابن الملقن (2 : 296 / رقم : 1593).
[97]-المحلى لابن حزم (10 / 105).
[98]-صحيح مسلم (2 / 1114)، حديث (36 / 1480)
[99]-صحيح مسلم (2 / 1117)، حديث (42 / 1480)
[100]-صحيح البخاري (1 / 117 / رقم : 562)، صحيح مسلم (1 / 491 / رقم : 56).
[101]-خلاصة الإبريز لابن الملقن (1 / 399 / رقم : 582).
[102]-موطأ الإمام مالك (1 / 144 / رقم : 4).
[103]-صحيح مسلم (1 / 490 / رقم :54).
[104]-السنن الكبرى للبيهقي (3 / 238 / رقم : 5550).
[105]-الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ. (2 / 210 / رقم : 8230).
[106]-مسند الإمام أحمد، لأحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001/1421م. (3 / 421 / رقم : 1952).
[107]-إرواء الغليل للألباني (3 / 36).
[108]-سنن أبي داود (1 / 42 / رقم : 162)قال الحافظ عبد الغني المقدسيُّ: إسناده صحيحٌ، ورجاله ثقاتٌ كلُّهم. ينظر: التنقيح لابن عبد الهادي (1 / 338).
[109]-خلاصة الإبريز لابن الملقن (1 / 225 / رقم : 104).
[110]-مسند الحميدي، لعبد الله بن الزبير الحميدي المكي،، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، 1996 م. (1 / 175 / رقم : 47).
[111]-الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لمحمد بن موسى الحازمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، الدكن، الطبعة: الثانية، 1359 هـ (1 / 61).
[112]-فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379ه، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. (1 / 266).
[113]-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387 هـ. (11 / 149).
[114]-المسند للأمام أحمد (30 / 114 / رقم : 18206)، سنن أبي داود (1 / 41 / رقم / 159)، جامع الترمذي (1 / 160 / رقم : 99)، السنن الكبرى للنسائي (1 / 92 / رقم : 130)، سنن ابن ماجة (1 / 185 / رقم : 559).
[115]-السنن الكبرى للبيهقي (1 / 425 / رقم : 1349).
[116]-الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: 1410هـ/1990م. (1 / 26).
[117]-خلاصة الإبريز لابن الملقن (1 / 222 / رقم : 96).
[118]-حاشية ابن القيم على سنن أبي داود مع عون المعبود للآبادي (1 / 190).
[119]-خلاصة الإبريز لابن الملقن (2 / 57 / رقم : 900).
[120]-المستدرك للحاكم (2 / 658 / رقم : 4179).
[121]-صحيح مسلم (2 / 819 / رقم : 1162).